ركزت الدراسة حول توضيح أثر قيام الثورة فى كل من تونس ومصر على بنية النظام السياسى للدولتين ، وهل أدى قيام هذه الثورات إلى تغير جوهرى أم أن التغيير كان عابرا ، لذا سعت الدراسة إلى محاولة رصد هذا التغيير من خلال قراءة مدققة للتعديلات التى طرأت على كل من الدستور التونسى والدستور المصرى ، باعتباره أساس بناء الدولة فى كل من الدولتين ، حيث يشتمل بطبيعته على أسس ومقومات الدولة ، بما يتضمن وضع كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، كمؤسسات رسمية للنظام السياسى ، يوضح مدى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات فى الممارسة العملية ، والتدوال السلمى للسلطة ، فضلا عن وضع كلا من الأحزاب السياسية ، والنقابات العمالية ، والمجتمع المدنى ، كمؤسسات غير رسمية داخل النظام السياسى ، وعن وضع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسى الجديد . كما ركزت الدراسة على مرحلة جديدة فى تطور النظم السياسية المعاصرة ، بعد مرور ثلاث مراحل منذ مطلع تسعينات القرن الماضى ، حيث ركزت المرحلة **الأولى** على موجة الانتقال إلى التعددية السياسية ، بعدما كان الاهتمام الرئيسى منصب على مظاهر التسلط والاستبداد فى الوطن العربى وما يعنيه ذلك من غياب للتعددية السياسية والديمقراطية . لذلك شاع خلال هذه الفترة تعبير " أزمة الديمقراطية " ، وما يتفرع عنها من أزمات أخرى مثل أزمة المشاركة السياسية ، وأزمة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية . ثم جاءت المرحلة **الثانية** والتى ركزت فيها الأدبيات على قضايا تتعلق بأسباب الانتقال إلى التعددية السياسية ونمط إدارة عملية الانتقال من قبل النخبة الحاكمة وقوى المعارضة . وفى نهاية التسعينات برزت مرحلة **ثالثة** فى دراسة قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية فى الوطن العربى ، حيث ظهر اتجاه ركز بصفة أساسية على تقويم ومراجعة تجارب التعددية السياسية ، وعملية التحول الديمقراطى ، وذلك على خلفية تعرض تجارب التحول التى بدأت بقوة دفع معقولة فى عدد من الدول العربية للأنتكاسة والتعثر والركود ، وذلك لأنها كانت فى معظم الحالات عبارة عن مبادرات من النظم الحاكمة بهدف تأمين قدراتها على الأستمرار .